أكدوا تضامنهم مع مطالب العاملين ووقوفهم ضد أي محاولة لبيع مقدرات الدولة

نواب : لا لخصخصة «النفط» وسنقف ضد تطبيق «البديل الإستراتيجي» عليه

أعلن النائب عسكر العنزي عن رفضه الشديد لتطبيق البديل الاستراتيجي على العاملين بالقطاع النفطي وكذلك اكد عسكر رفضه لاي توجه لخصخصة القطاع النفطي محذرا من ان تطبيق البديل الاستراتيجي على العاملين بالنفط او خصخصة القطاع النفطي سيتسبب في تسريب و إبعاد الخبرات والعمالة الوطنية الكويتية عن هذا القطاع الذي يعد اهم قطاع بالدولة كون النفط هو المصدر الرئيسي لموارد الدولة ولا يتحمل أي قرارت متسرعة وغير مدروسة تمس حقوق العاملين بالنفط .

وقال عسكر في تصريح صحافي : نحذر نائب رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح من المساس بحقوق العاملين في القطاع النفطي ونؤكد ان تطبيق البديل الاستراتيجي على العاملين بالنفط أو خصخصة القطاع النفطي سيخلق ازمة شديدة بين السلطتين وسيكون سببها الجانب الحكومي مشيرا الى ان الأغلبية النيابية ترفض خصخصة القطاع النفطي وكذلك ترى الاغلبية النيابية ضرورة استثناء القطاع النفطي من مشروع البديل الاستراتيجي لان العاملين في هذا القطاع ينبغي ان تستمر حقوقهم و امتيازاتهم المالية نظرًا للأخطار والضغوطات التي يلاقونها في مقار عملهم في اهم قطاع يعد المورد المالي الاكبر للدولة وهو النفط الذي يشكل ما يقرب من 93% من اجمالي الدخل في خزينة الدولة.

■ العنزي : تطبيق «البديل» على النفط سيتسبب في إبعاد الخبرات الوطنية

عسكر العنزي

حمدان العازمي

وشدد عسكر على ضرورة قيام الحكومة بان تبدا بنفسها اولا بترشيد نفقاتها التي تعاني من الهدر والاسراف في عدد من الوزارات والجهات العامة وفق تقارير ديوان المحاسبة بدلا من المساس بحقوق ومكتسبات الموظفين الكويتيين في كافة مؤسسات الدولة

وعلى صعيد متصل اكد النائب حمدان العازمي تضامنه الشديد مع مطالب العاملين في القطاع النفطي المتمثلة في عدم تطبيق البديل الاستراتيجي عليهم ورفض اي توجه لخصخصة القطاع الذي يمثل الدعامة الاساسية للاقتصاد الوطني .

وقال العازمي في تصريح صحفي امس ان تطبيق البديل الاستراتيجي يمثل طوق نجاة لكثير من القطاعات في الدولة الا ان تطبيقه على القطاع النفطي يضر بمصدر الدخل الوحيد للدولة وسيكون له انعكاسات خطيرة على الانتاج النفطي لافتا الى ان التشريعات المختلفة وضعت خصوصية للعاملين في القطاع النفطي نظرا لخصوصية طبيعة عملهم التي تختلف كليا عن غيرها في قطاعات الدولة الاخرى

واضاف العازمي مخاطبا الحكومة : ارفعوا ايديكم عن القطاع النفطي ولا تحاولون تطبيق البديل الاستراتيجي على العاملين فيه والا ستكون العواقب وخيمة لافتا الى ان تطبيق هذا القانون على منتسبي القطاع سيجعله طارد للخبرات والكفاءات الوطنية الامر الذي سيؤثر حتما على المدخول النفطي .

■ العاملون في هذا المجال ينبغي أن تستمر امتيازاتهم المالية نظراً للأخطار التي يلاقونها

واختتم العازمي تصريحه بالقول : بات واضحا ان اسناد حقيبة النفط لوزير المالية انس الصالح له علاقة قوية بالتوجه الحكومة لتطبيق البديل الاستراتيجي على القطاع النفطي وربما خصخصة هذا القطاع الحيوي الا اننا سنقف بالمرصاد ضد هذا المخطط الحكومي ولن نقف متفرجين امام بيع مقدرات الدولة .

اثنى على دعوة المتحدثين للحكومة إلى تبني خطة إعلامية لتنوير الرأي العام بأهمية حزمة الإصلاحات

وزير المالية: «وثيقة الاصلاح» نافذة منذ مصادقة مجلس الوزراء عليها

قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة انس الصالح ان وثيقة الاجراءات الداعمة لمسار الاصلاح المالي والاقتصادي في المدى القصير باتت نافذة الفعل منذ ان صادق عليها مجلس الوزراء فضلا عن حصولها على دعم كامل من القيادة السياسية.

واعرب الوزير الصالح في تصريح صحافي تعقيبا على الملاحظات الخاصة بوثيقة الإصلاح في اجتماع لجنة الشؤون المالية بمجلس الامة عن سعادته بالاراء القيمة التي تفضل بها المتحدثون في الاجتماع.

وعبر عن سعادته بدعم المتحدثين وتفهمهم لخطورة استمرار الاختلالات المالية والاقتصادية الراهنة في البلاد وتاكيدهم على اهمية وثيقة الاصلاح والمعالجات التي تضمنتها بوصفها مدخلا مستحقا لمعالجة هذه الاختلالات في الاجلين القصير والمتوسط وبوصفها التزاما حكوميا واضحا بمسار الاصلاح.

واثنى على دعوة المتحدثين للحكومة الى تبني خطة إعلامية واسعة لتنوير الرأي العام باهمية حزمة الإصلاحات الواردة في الوثيقة مشيدا بمطالبة جميع الجهات المشاركة في الاجتماع بضرورة الاسراع في تنفيذ برامج الوثيقة ووضع آليات التنفيذ اللازمة لتحويل برامجها الى واقع ملموس.

وقال ان الوثيقة ليست ردة فعل نتيجة لتراجع اسعار النفط بل جزء من رؤية اشمل تستهدف تحقيق نقلة نوعية في هيكل الاقتصاد الكويتي في المدى الطويل تضمن تفرغ الدولة لمهامها الاساسية في التنظيم والرقابة على النشاط الاقتصادي وإعادة دور الريادة لهذا النشاط للقطاع الخاص تدريجيا عبر قوانين التخصيص والشراكة بمشاركة فعالة من المواطنين وبما يضمن تنويع قاعدة الإنتاج وخلق فرص عمل حقيقية للمواطنين واستدامة الرفاهية.

■ الوثيقة ليست ردة فعل لتراجع الأسعار بل جزء من رؤية لتحقيق نقلة في الاقتصاد

انس الصالح

وأكد الصالح أن تنفيذ برامج الوثيقة بنجاح يتطلب تعاون وتضافر جهود السلطتين التنفيذية والتشريعية مضيفا أن ملاحظات المتحدثين في اجتماع اليوم سيتم اخذها في الاعتبار اثناء مراحل تنفيذ برامج الوثيقة.

وقال رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب فيصل الشايع ان الجهات الاقتصادية المشاركة في اجتماع اللجنة امس أعربت تم تمنياتها في زيادة الانفاق الجاري لتحريك العجلة الاقتصادية وتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي مستقبلا.

جاء ذلك في تصريح للصحافيين أدلى به الشايع عقب اجتماع اللجنة لاستكمال دراسة الوضع الاقتصادي بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح ووزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف العلي ووزير الكهرباء والماء احمد الجسار وغرفة التجارة والصناعة والجمعية الاقتصادية الكويتية وجمعية المحاسبين واتحاد المصارف واتحاد الشركات الاستثمارية وعدد من المختصين.

واضاف ان الجهات المشاركة ابدت ملاحظاتها وتاييدها بصورة عامة على وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي التي تتالف من ستة محاور حول الاصلاح المالي واعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ومشاركة المواطنين في تملك المشروعات واصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية والاصلاح التشريعي والمؤسسي والاجراءات المساندة.

■ الشايع : المشاركون بأجتماع «المالية» أبدوا تأييدهم «لوثيقة الاصلاح»

واقاد بان الحكومة ابدت ارتياحها حول ما طرح خلال اجتماع اليوم " امس " مؤكدة استعدادها في أخذ الملاحظات المطروحة بشان الوثيقة وتطويرها نحو الأفضل مشيرا الى ان اللجنة ستحاول في اجتماعها الاحد المقبل انجاز تقريرها النهائي حول الوثيقة وتوصياتها بشانها حتى ترفعه لمجلس الامة ليناقش بجلسة الثلاثاء المقبل.

واوضح ان اللجنة لن تبت بالوثيقة بالموافقة او الرفض وإنما سترفعها بتقريرها لمجلس الامة مع توصيات اللجنة وملاحظات الجهات الاقتصادية المشاركة بشانها.

وحول مستجدات موضوع شرائح الكهرباء والماء قال الشايع ان الحكومة من المقرر ان تقدم مشروع قانون بشان شرائح الكهرباء والماء الاحد المقبل على ان يدرج للمناقشة في اجتماع اللجنة في ذات اليوم ويناقش الى جانب البدائل التي سبق تقديمها والمقترحات النيابية المماثلة للوصول الى توافق حولها.

وكانت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية استكملت دراسة الوضع الاقتصادي بحضور الوزير الصالح ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح ووزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف العلي ووزير الكهرباء والماء احمد الجسار ومحافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل وممثلين عن غرفة تجارة وصناعة الكويت.

وشارك في اجتماعات اللجنة كل من الجمعية الاقتصادية الكويتية وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية واتحاد المصارف واتحاد الشركات الاستثمارية وعدد من المختصين للاطلاع على موقفهم من وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي في المدى المتوسط التي اعدتها لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء واعتمدتها الحكومة في 14 مارس الجاري.

وتتالف وثيقة الاصلاح الاقتصادي من ستة محاور حول الاصلاح المالي واعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ومشاركة المواطنين في تملك المشاريع واصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية والاصلاح التشريعي والمؤسسي والاجراءات المساندة.

ويتضمن محور الاصلاح المالي في الوثيقة شقين الاول الايرادات ويشمل استحداث ضريبة على ارباح الاعمال والشركات بمعدل 10 في المئة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة التي تبنتها دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل 5 في المئة من انشطة إنتاج السلع والخدمات وإعادة تسعير السلع والخدمات العامة وإعادة تسعير مقابل الانتفاع باراضي الدولة وسرعة تحصيل مستحقات الدولة المتاخرة.

ويتضمن الشق الثاني المصروفات ويشمل ترشيد مصروفات كافة الوزارات والجهات الحكومية ووقف إنشاء اجهزة حكومية او هيئات عامة جديدة ودمج او إلغاء بعض الهيئات والوزارات والإدارات العامة وإلغاء عضوية الأعضاء المتفرغين بعد انتهاء مدتهم الحالية في المؤسسات والهيئات العامة.

ويشتمل الشق الثاني ايضا على ترشيد الدعم مع ضمان استمراره ووصوله إلى الشرائح المستحقة له وإصلاح نظام اعتمادات الإنفاق الحالي وتطوير طرق إعداد الميزانية وتقييد الأوامر التغييرية في المشاريع العامة ومعالجة سلبيات نظام دعم العمالة.

خلال جلسة عمل عقدها وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية الاولى

كمسالومي : الكويت ساهمت من في بناء جمهورية الكاميرون وتنميتها

اشاد رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الكاميرونية- الكويتية كمسالومي ابا كبير امس بمساهمات دولة الكويت من خلال الاستثمارات والمساعدات والعمل الخيري في تنمية بلاده.

جاء ذلك خلال جلسة عمل عقدها وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية الاولى برئاسة النائب سعود الحريجي مع نظرائهم في الجمعية الوطنية الكاميرونية بالعاصمة ياوندي وبحث خلالها الجانبان سبل تعزيز العلاقات بين البلدين.

وقال ابا كبير ان «الكويت ساهمت من خلال الاستثمارات والمساعدات والعمل الخيري في بناء جمهورية الكاميرون وتنميتها» مشيرا الى ان بلاده لديها الكثير من الموارد الطبيعية المتعددة التي يمكن الاستفادة منها بهدف رفع مستوى التعاون والتبادل التجاري بين البلدين الى جانب التنوع الثقافي الانساني.

واوضح ان الكاميرون تود الاستفادة من التسهيلات المالية والقروض التي تقدمها دولة الكويت في مجال التنمية العمرانية والبشرية وكيفية تجاوز المعوقات الادارية.

واشار ابا كبير الى أن قانون الاستثمار في الكاميرون الذي سن عام 2013 يمنح المستثمر الاجنبي العديد من التسهيلات ويحسن فرص المستثمرين موضحا ان من بين الامور التي تعزز التبادل الثنائي فتح خط طيران بين البلدين بيد انه اضاف ان الطيران الكاميروني لا يستطيع ذلك «لانه شركة صغيرة».

ورأى انه رغم ان السياحة تمثل احد الروافد المهمة للاقتصاد في الكاميرون الا ان العديد من العوامل ساهمت في اضعافها ومنها «العمليات الارهابية» وتفشي فيروس (ايبولا) في القارة الافريقية.

النقاشات تطرقت الى عدد من الملفات ذات الاهتمام المشترك وآخر المستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية

الغانم بحث العلاقات الثنائية مع رئيس برلمان جورجيا

الغانم خلال لقائه مع أوسوباشفيلي

عقد رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه امس محادثات رسمية مع رئيس برلمان جورجيا دافيد اوسوباشفيلي والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد .

وتناولت المحادثات العديد من الملفات المتعلقة بالعلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في شقها البرلماني وسبل تعزيز اوجه التعاون والتنسيق بين البرلمانين في المحافل البرلمانية القارية والدولية.

وتطرقت المحادثات الى عدد من الملفات ذات الاهتمام المشترك وآخر المستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية.

وحضر المحادثات مراقب مجلس الأمة النائب عبد الله التميمي والنواب فيصل الشايع ومبارك الحريص وسعد الخنفور وأحمد الفضيلي وعلي الخميس وسفير جورجيا لدى دولة الكويت رولاند بيريدزه.

وعقب المحادثات اقام الرئيس الغانم مادبة غداء على شرف اوسوباشفيلي والوفد المرافق له في مجلس الأمة حضرها عدد من النواب .

الغانم مرحبا برئيس برلمان جورجيا

دعا مجلس الوزراء إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة

الحريجي : شيوع المسؤولية في هدر 77 مليون دينار غير مقبول

■ عدم تحصيل غرامات المشاريع هو أحد مفاصل الهدر في الميزانية

سعود الحريجي

■ الحديث عن الإصلاح الاقتصادي في ظل مسلسل التساهل مع تبديد المال العام يفقد الكلام معناه

استغرب النائب سعود الحريجي تعذر وزير المالية انس الصالح بعدم اختصاصه الرد على سؤاله عما اظهره الحساب الختامي للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2014 / 2015 من حرمان الخزانة العامة من غرامات واجبة التحصيل بلغت نحو 77 مليون دينار بسبب ضعف إجراءات الرقابة على تنفيذ الشروط التعاقدية للحكومة.

واوضح الحريجي أن شيوع المسؤولية في هذا الملف وفق ما تبدى من ردود الوزير امر غير محمود داعيا مجلس الوزراء إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة تتناسب مع ضخامة تلك المبالغ التي حرمت منها الخزانة العامة للدولة.

وشدد على إن عدم تحصيل غرامات المشاريع هو أحد مفاصل الهدر في الميزانية العامة للدولة والتساهل مع الشركات التي لا تلتزم بالشروط التعاقدية وهو امر لا يجب أن يستمر في ظل توجهات الدولة نحو الترشيد والإصلاح الاقتصادي.

وأكد الحريجي إن الحديث عن الإصلاح الاقتصادي في ظل تواصل مسلسل التساهل مع هدر المال العام يفقد معناه ومحتواه ويضع الحكومة في مرمى المساءلة لافتا إلى انه سيعيد توجيه سؤاله مرة اخرى إلى كل وزير على حده لمتابعة هذا الملف.

أكد أن أصداء كلمته في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الأخير شاهد على ذلك

الصالح : الغانم أثبت أنه الصوت العربي الصريح في نصرة القضية الفلسطينية

خليل الصالح

قال النائب خليل الصالح إن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم اثبت بتبنيه القضية الفلسطينية في المحافل الدولية بلغة لا تعرف المواربة انه الصوت العربي الصريح والجريء في نصرة القضية الفلسطينية .

وأكد الصالح إن التحرك الذي يقوده الغانم من خلال الدبلوماسية البرلمانية لحلحلة التخاذل الدولي إزاء الانتهاكات الإسرائيلية لامس تطلعات كل مهموم بالقضية لافتا إلى أن أصداء كلمته في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الأخير شاهد على ذلك.